

المقدِّمة

الحمد لله أولاً وآخراً، أن جعلني من خَدَمَةِ العربيةِ لغةِ القرآن، ولسانِ
النور إلى الإيمان، والصلاة والسلام على سيّدنا محمّد وإخوانه من الرسل
والأنبياء، وعلى من أحبّ هذه اللغة من خالص الأولياء.

أمّا بعد فهذا «كتاب الجمل في النحو» المنسوب إلى الخليل بن أحد
الفراهيدي (ت ١٧٥)، أضعه بين أيدي العلماء والباحثين، ليكون مادة
للدراسة والتوثيق، والتحقيق. ولسوف يثير، فيما أرى، أمواجاً مختلفة أو
متناقضة، من الآراء، والتوجيهات والنقد والتقويم، تساهم في توضيح معالمه،
وتسديد منعطفاته، وحلّ مشكلاته.

ذلك أنّك سترى فيه منابع لا تنضب، من العقبات والمعضلات
والتحديات، تواجه علماء النحو ودارسيه ومؤرّخيه، وتمهّز ما رسموه في
أذهانهم أو سطروه في كتبهم، وتفتح أبواباً جديدة في ميادين المصطلحات
والمذاهب والتوجيهات والأحكام النحويّة، وفي الهياكل الكبرى التي سيطرت
على تاريخ النحو والنحاة.

إنّه، كما ترى، كتاب صغير الحجم، رشيق المظهر، خفيف الظلّ، ولكنّه
سيتمثّل، على صغر حجمه ورشاقته مظهره وخفة ظلّه، سفاً عظيماً القدر،
عنيف المسّ، ثقيلاً في الميزان.

فهو يحمل بين دفتيه ألواناً من العلم متميّزة، ولحات من الفكر قديمة
مستجدّة، ونماذج من النظرات النحويّة واللغويّة والبيانيّة، تقتضي الاهتمام
والتدقيق والتحرير.

وهو، وإن كان يعتمد منهجاً تقليدياً في تصنيف موضوعات الإعراب، يضع لهذه الموضوعات أطراً خاصة، وتفرعات متشعبة متشجرة، تمثل مرحلة عريقة في القدم، لفهم معاني النحو وجزئياته وكلياته، وعلاقة كل منها بما يحيط بها أو يقرب منها ويجاورها.

وهو ينسب إلى الخليل، إمام علم العربية، تبويبات غريبة متميزة، وتقسيمات وتوجيهات وأحكاماً وأقوالاً ومصطلحات، ما كان يعرفها المؤرخون، والدارسون، أو تخالف ما عُرف له في تاريخ علم النحو وعلم اللغة والبيان.

وهو يقدم عدداً وافراً من المصطلحات، في الإعراب والصرف والأدوات، بعضه غريب كل الغرابة لا تجد له صدى في الكتب القديمة والمتأخرة والمعاصرة، وبعضه الآخر حمل في التاريخ دلالات انقرضت، أو خالفت ما عرفه النحو في مذاهبه واتجاهاته ورجالاته.

وهو يورد مجموعة من الآيات الكريمة، في صور لا نجدها فيما وصل إلينا، من تاريخ القراءات والتفسير للقرآن الكريم. وقد بدا لي أنّ بعض تلك الصور هو من أوهام المصنّف أو النساخ أو المستملين، فرددته إلى طريق الصواب، وأنّ البعض الآخر توجيه نحويّ ليس له في القراءات نصيب.

وهو يروي عشرات من الشواهد الشعرية، في مسائل الإعراب ومعاني الحروف، لا تجد لها مثلاً، أو لروايتها مصداقاً، في مصادر النحو والشعر ومراجعتها المعروفة، أو لا تستطيع تحقيق نسبها، أو تحديد أصحابها من الشعراء والرجّاز.

وهو يبسط أحكاماً وتوجيهات، في الإعراب واللغة والبيان، تفتقدها كتب النحو والمعاجم، وأمّهات المطولات والحاشي، ومصادر علم العربية في تاريخه ودراساته وتقويمه.

وهو يضمّ في طياته نصوصاً وعبارات وشواهد، لا يُشكّ في أنّها مقحمة،

أحقتها علماء أو نساخ أو قرّاء بعد الخليل، فالتبست بالأصل وتناقلها الناسخون على أنها جزء منه، في حين أنه يضم أيضاً أمثاله، عُرفت في مذهب الخليل وأقواله، أو فيما تعارفه هو وبعض النحاة أو تواردوا عليه .

وهو أولاً وأخيراً يبدي مستويات متفاوتة، في التفكير، والمنهج، والتعبير . فبينما أنت مشدودٌ إلى دقّة التقسيم، وعمق الفكرة، وجلاء المعنى، وبعد النظر، وسعة الأفق، وبراعة الاستدلال، وأصالة الاستنتاج، إذ يفجؤك ظواهر من الاضطراب والتداخل والإحالة . وبينما أنت مأخوذٌ بالتعريفات الدقيقة الوافية، والأحكام والقيود المحكمة المسدّدة، والآراء الصائبة الحية، إذا بك تصدمك شذرات من التعريفات السطحية العامة الفضفاضة، والأحكام القاصرة المحدودة . وبينما أنت مستسلمٌ لفصاحة الكلم، ونصاعة العبارة، وسلامة النسخ، ودقّة الأداء، إذ تتعثر بنتوءات من تلويّ التعبير، وهلهلة النسخ، وانقطاع السياق .

وهذا كلّهُ، بالإضافة إلى الإشارات والمعلومات المتفرّقة المتلاحقة، يضع أمام الباحثين والمؤرّخين مادّة وافرة، غنيّة بالندرة والغربة، وقمينة بالنظر والتأمل والتحرير، تجلّي بإصرارٍ أنّ ما تداولته الأجيال المتعاقبة، من تحديد لشخصية الخليل النحوية، وتوزيع للمذاهب والأقوال والمصطلحات والآراء في ميدان الإعراب، وتعميم أو تخصيص في نسبة الأحكام والتأصيل والتفريع والقياس والتعليل والاستنباط والتوجيه والاستدلال . . إنّها هو مسألة نظرية لم تدرك مرحلة النضج للحقائق العلمية الراسخة، ولا بدّ فيها من إعادة البحث والتحقيق . ومعنى هذا أنّ تاريخ النحو، في القرن الثاني، ما زال في حاجة إلى الدراسة العلمية الدقيقة الواعية المستقراة، لنضع أساساً راسخة مبنية على الاستيعاب والإحكام .

وقد كنتُ كلّما قرأتُ في هذا الكتاب، منذ اطّلت عليه عام ١٣٨٠، تحضرنى هذه المعالم والمعاني متلاحقة، تثقل كاهلي ونفسي، وتشعرنى بالقصور

والعجز أن أتصدى لها أو أسير في ركابها، فإذا بي أعرض عنها، وفي ضميري وخزات وحسرات .

إن المهمة لثقيلة، وإن التبعة لضخمة، وإن ما لديّ من القدرات والوسائل ليعجز عن تحمل التبعة وإنجاز المهمة. ولكن لا بد من أداء الأمانة، وتبليغ الناس ما وقفت عليه، لنحمل أثقال المسؤولية معاً. فالكتاب غنيّ في محتواه، بعيد في مداه، عظيم في مؤداه، والدراسات العربية في حاجة إليه، ولا تعرف منه شيئاً يذكر، والدارسون والمؤرخون والمحققون معرضون عنه، لما يحمله من إشكالات وعترات ومعضلات .

قلتُ لنفسي: إذا عجزتُ عن تأدية هذه المهمة أداء، يكفل لها التحقيق والتوثيق والتحليل والتقويم والنقد، فلا أقلّ من تيسير الكتاب بخدمته خدمة متواضعة، تحقق النصّ، وترمم جانباً من الثغرات، وتدلّل بعض الصعوبات، وتصوّب نصيباً من الاختلال، وتيسر تناوله، وتنسق فهرسه الفنيّة، ثم تضعه بين أيدي المحققين والباحثين، ليسهموا في تأدية الأمانة وتحمل المسؤولية .

تاريخ حياة الكتاب:

الحقُّ أنّ حياة هذا الكتاب يشوبها الغموض والإهمال والتوهين. فأنت ترى من المؤرخين القدماء والمعاصرين ازوراراً عنه واستخفافاً به، حتّى لتلقاهم غالباً ما يغفلون ذكره أو الإشارة إليه. فإذا اضطرتهم طبيعة مصنفاتهم إلى التعرّض له أحاطوه بالطعن في النسب، والتوهين للسبب، والازدراء للقيمة العلمية، والاستهانة بمكانته في تاريخ العربية. وقد كان لهذا كله، مع ما في الكتاب نفسه من إشكالات خاصة، مضاعفات سلبية عميقة الأثر، صرفت الناس عنه، وجعلتهم يواجهونه بالتبرّم والازورار .

ولقد حاولت تتبّع خطوات حياة هذا الكتاب، فإذا أنا أمام شذرات منثورة لا تغني الباحث، ولا تملأ حيز التاريخ، وتثير العثرات والسحب والعجاج. فأول ما يصادفك من هذا الكتاب مشكلة الاختلاف في اسمه. إنّه

يسمى: الجمل، وجمل الإعراب، ووجوه النصب، والمحلى، وجملة آلات الإعراب، وجملة آلات العرب، وجملة آلات الطرب، والنقط والشكل ...

ولعلّ مصدر نبذ الناس له أن أقدم خير، وصل إلينا عنه، يتضمّن الطعن في نسبه، وزعزعة الثقة به. فأول ما نلقاه من تاريخ « كتاب الجمل » هذا هو موقف ابن مسعر^(١) المفضل بن محمد المعريّ (ت ٤٤٢). فهو في ترجمته لأبي بكر بن شقير (ت ٣١٧) يقول عنه^(٢): « له كتاب لقبه الجمل، وربّما نُسبَ هذا الكتاب إلى الخليل، يقول فيه: النصب على أربعين وجهاً، والرفع على كذا ».

ثمّ تلقانا نسخة تامة من الكتاب، تحت عنوان « كتاب الجمل في النحو »، منسوبة إلى الخليل بن أحمد، وتاريخ نسخها سنة ٦٠١، وقد نُقلت من أصل كان قبلها، وعورضت به. وهي الآن من محفوظات مكتبة آيا صوفيا، بإستانبول.

وعندما ترجم ياقوت الحمويّ (ت ٦٢٦) للخليل بن أحمد الفراهيديّ، ذكر له بضعة مصنّفات، فيها « كتاب الجمل »^(٣). غير أنّه كان قد عرض، من قبل، لترجمة ابن شقير، وأورد فيها ما يلي: « قرأتُ في كتاب ابن مسعر^(٤) أنّ الكتاب الذي يُنسب إلى الخليل، ويُسمى الجمل، من تصانيف ابن شقير هذا. قال: يقول فيه: النصب على أربعين وجهاً ».

وفي عام ٧٢٢ تلقانا نسخة ثانية، من الكتاب، تحت عنوان « وجوه النصب » منسوبة إلى الخليل بن أحمد أيضاً، مع قول مُمرّضٍ فيه: إنّها تصنيف ابن شقير. وهي مقابلة بالأصل الذي نُقلت منه، ومحفوطة الآن في دار الكتب المصريّة بالقاهرة.

- (١) هذا هو الصواب. ويصحف أحياناً: ابن مسعدة وابن سعد. بنية الوعاة ٣: ٢٩٧ ومعجم الأدباء ١: ٤٨ و ١١: ٣.
- (٢) تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين ص ٤٨ - ٤٩ ومعجم الأدباء ٣: ١١ وبنية الوعاة ١: ٣٠٢ وانظر كشف الظنون ص ١١٠٧-١١٠٨.
- (٣) معجم الأدباء ١١: ٧٤.
- (٤) معجم الأدباء ٣: ١١ وفيه: ابن مسعدة

ولما ترجم صلاح الدين الصفديّ (ت ٧٦٤) لابن شقير جاء في تلك الترجمة: ويقال: إنّ «الجمل» الذي للخليل هو لابن شقير^(١).

وفي عام ٨٦٥، تولد نسخة ثالثة من الكتاب، عنوانها «جل الإعراب»، وتنسب إلى الإمام أبي عبد الله^(٢) الخليل بن أحمد. وهي محفوظة الآن في مكتبة بشير آغا بإستانبول.

وكأن السيوطيّ (ت ٩١١) يعتمد في ترجمتي الخليل وابن شقير على معجم الأدباء. ولذلك نراه يذكر للخليل المصنّفات التي عدّها ياقوت، وفيها كتاب الجمل^(٣)، ويقول في حديثه عن ابن شقير^(٤): «قرأت في طبقات ابن مسعر أنّ الكتاب الذي يُنسب للخليل، ويُسمّى المحلّي^(٥)، له».

وفي القرن الحادي عشر، يصنّف الحرّ العامليّ محمّد بن الحسن (ت ١١٠٤) كتابه «تذكرة المتبحرين في ترجمة سائر العلماء المتأخرين» فينسب كتاب^(٦) «الجمل في النحو» واهماً، إلى خليل بن الغازي القزوينيّ (ت ١٠٨٩).

حتى إذا انتقلنا إلى التاريخ المعاصر استوقفنا محمّد بن باقر الموسويّ (ت ١٣١٣)، ليورد مصنّفات الخليل كما هي عند ياقوت والسيوطي، وفيها كتاب الجمل^(٧)، ثم يقول^(٨): «وكتابه الجمل صغير جداً، وكان عندنا نسخة

-
- (١) الوافي بالوفيات ٣٤٩:٦.
 - (٢) كذا. والمعروف أن كنية الخليل هي أبو عبد الرحمن.
 - (٣) بغية الوعاة ١: ٥٦٠.
 - (٤) بغية الوعاة ١: ٣٠٢.
 - (٥) كذا. والصواب «الجمل»، خلافاً لما جاء في حاشية معجم الأدباء ٣: ١١.
 - (٦) روضات الجنات ٣: ٢٤٩.
 - (٧) روضات الجنات ٣: ٢٩٣.
 - (٨) روضات الجنات ٣: ٢٩٤.

منه». وكان قد تعقب، من قبل، وهم الحرّ العامليّ في نسبة الكتاب إلى القزوينيّ خليل بن الغازي، وردّ ذلك إلى اشتباه الاسمين^(١).

ولما وضع المستشرق رشر مذكراته، عن بعض المخطوطات العربيّة في مكنتات بروسة، وقف إزاء مشكلة هذا الكتاب، وجزم أنّ اسمه هو «الجمل في النحو»^(٢).

أمّا محمد محسن الطهرانيّ (ت ١٣٨٩) فإنه حين يصنّف «الذريعة إلى تصانيف الشيعة» يعرض لهذه المشكلة أيضاً^(٣)، ويزعم أنّ عنوان كتابنا هو: كتاب «النقط والشكل».

وأما كارل بروكلمان فإنه يذكر نسختين من هذا الكتاب^(٤): «أولاهما هي نسخة آيا صوفيا، ويجعل عنوانها «كتاب فيه جملة آلات الإعراب»، ويعلّق عليها بما ذكرته قبلُ عن ياقوت ورشر والموسويّ. والثانية هي نسخة دار الكتب المصريّة.

ثمّ يصبح اسم هذا الكتاب، في ترجمة الخليل عند الزركليّ: «جملة آلات العرب»^(٥). وهو، بلا شكّ، تصحيف لما جاء في كتاب بروكلمان.

وعندما عرّف محمد بن شنب بالخليل، عرض لما قيل في كتاب العين، ثمّ قال^(٦): «وثمة مصنّفات أخرى تنسب للخليل، وصلت إلينا، ولكنّا نشكّ في صحتها، أو نشكّ على الأقلّ في صحّة الصورة التي وصلت بها إلينا. وهي.... كتاب فيه جملة آلات الإعراب..».

وفي «معجم المؤلفين» لعمر رضا كحّالة، ترى بسطاً لأسماء كتب الخليل،

(١) روضات الجنّات ٣: ٢٤٩.

(٢) ZDMG ٥٠٨: ٦٤.

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٣٢: ٢.

(٤) تاريخ الأدب العربي ١٣٢: ٢.

(٥) الأعلام ٣١٤: ٢. وقد صحف هذا أيضاً بعض الدارسين المعاصرين، فكان اسم الكتاب لديهم: جملة آلات الطرب!

(٦) دائرة المعارف الإسلاميّة ٤٣٦: ٨.

وفيها كتاب الجمل^(١).

ثم تعرّض الدكتور رمضان ششن، לנוادر المخطوطات العربية في تركيا، فوقف أمام نسخة بشرى آغا من كتاب الجمل، حائراً في تحقيق اسم مؤلفها^(٢). ورأى أخيراً أنه الخليل بن أحمد أبو عبدالله^(٣) المتوفى سنة ٣٧٩، وزعم أن المسائل المتفرقة التي ألحقها بها الناسخ، من كتب مختلفة، هي جزء متمم للكتاب، وهي للخليل هذا أيضاً.

وتصدى الدكتور محمد خير الحلواني، لرصد جهود الخليل بن أحمد الفراهيدي في نضج علم النحو، دون أن يتعرّض لهذا الكتاب بالتفصيل. ولما أطلعت عليه عليه جزم أنه ليس من مصنفات الخليل، واستدل على ذلك بما فيه، من إشارة إلى كتاب مختصر للمؤلف نفسه، ومن نقله عن الخليل وعمن عاصره أو تأخر، ومن أُلغز نحويّة، ومصطلحات كوفيّة أو غريبة، واضطراب وتخليط لا يمكن أن يصدر عن مثل الخليل^(٤).

وأخيراً أعدّ سعد أحمد سعد جحا رسالة للماجستير، في كليّة اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٤٠٠، قام فيها بتحقيق بدائيّ لنسخة دار الكتب المصرية، وجزم أن مصنف الكتاب هو ابن شقير، لأنّ بعض المصطلحات والتوجيهات فيه هي للكوفيّين، ولا يُعقل أن ينقل الخليل عنهم^(٥).

وختاماً لهذا التاريخ الشائك أضع هذه الإشارات التالية:

أولاًها: أنّ كتابنا هذا، على الرغم من نسبه إلى الخليل بن أحمد

- (١) معجم المؤلفين ٤: ١١٢.
- (٢) نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ١: ٤٥٩.
- (٣) كذا. والخليل المتوفى عام ٣٧٩ أو ٣٧٨ كنيته أبو سعيد، وليس من النحاة. وإنما هو فقيه شاعر محدث واعظ قاض. انظر معجم الأدياء ١١: ٧٧ - ٨٠. وتهذيب تاريخ دمشق ٥: ١٧٥ - ١٧٧ والنجوم الزاهرة ٤: ١٥٣. وشذرات الذهب ٣: ٩١.
- (٤) المفصل في تاريخ النحو العربي ١: ٢٥٨ - ٢٦٢.
- (٥) انظر ص ٩ - ١٨ - ٣٨١ من تحقيق كتاب وجوه النصب.

الفراهيديّ، ووجود عدّة نسخ منه بين أيدي الناس منذ القديم، لم أقف على أحد من العلماء أو المؤرّخين نقل عنه واستقى منه، إلاّ ما كان من ابن مسعر، حين زعم أنّ مصنّفه يقول: «النصب على أربعين وجهاً...». بيد أنّ ما بين أيدينا من النسخ فيه خلاف ذلك. وسوف ترى أنّ ما جاء فيها هو: «فالنصب أحد وخمسون وجهاً» و «فجملة وجوه النصب ثمانية وأربعون وجهاً».

والثانية: أنّ «الجمل في النحو» عُرف عنواناً لكتب أربعة حتى نهاية القرن الرابع: أقدمها هو الذي بين أيدينا. والثاني هو لابن السراج^(١) محمد بن السريّ (ت ٣١٦). والثالث هو للزجاجي^(٢) عبدالرحمن بن إسحاق (ت ٣٣٧). والرابع^(٣) هو لابن خالويه (ت ٣٧٠).

والثالثة: أنّ اسم «الخليل بن أحد» كان حتى انقراض القرن الرابع قد أطلق علماً على جماعة من العلماء والرواة، عدّتهم أكثر من عشرة^(٤). ولكنّ النحويّ منهم واحد فرد هو الفراهيديّ أبو عبدالرحمن.

والرابعة: أنّ نقل نسب «الجمل» من الخليل بن أحد الفراهيديّ إلى ابن شقير^(٥) قام به ابن مسعر وحده. وعنه نقل ياقوت الحمويّ، وكلّ من جاء بعده حتى يومنا هذا.

والخامسة: أنّ هناك كتباً أخرى شاركت «الجمل» في نسبها إلى الخليل ابن أحد الفراهيديّ، والطعن في ذلك النسب أيضاً. وهي: كتاب العين وكتاب فائت العين وأمرهما مشهور، وكتاب في العوامل قيل إنّه منحول

-
- (١) إنباه الرواة ٣: ١٤٩.
(٢) إنباه الرواة ٣: ١٦٠. وكتابه مشهور ومطبوع.
(٣) إنباه الرواة ١: ٣٢٥.
(٤) تهذيب التهذيب ٣: ١٦٣ - ١٦٦. وانظر تهذيب الأسماء واللغات ١: ١٧٨.
(٥) المعروف أنّ لابن شقير هذا كتاباً مختصراً في النحو وكتاب الجمل الذي بين أيدينا ليس من المختصرات.

عليه^(١١)، وكتاب في معاني الحروف^(١٢)، وكتاب صرف الخليل^(١٣)، وكتاب الإمامة^(١٤).

والسادسة: أن أبا بكر الزبيدي (ت ٣٧٩) قال عن الخليل هذا^(١٥): إنه لم يؤلف في النحو حرفاً، ولم يرسم فيه رسماً، نزاهة بنفسه وترقياً بقدره، إذ كان قد تقدم إلى القول عليه والتأليف فيه، فكره أن يكون لمن تقدمه تالياً، وعلى نظر من سبقه محتدياً، واكتفى في ذلك بما أوحى إلى سيويه من علمه، ولقنه من دقائق نظره، ونتائج فكره، ولطائف حكمته.

النسخ المخطوطة:

على الرغم من اهتمامي بهذا الكتاب، وتتبعي آثاره المخطوطة منذ عشرين سنة، لم أقف منه إلا على نسخ ثلاث. وهي:

١ - نسخة آياصوفيا (الأصل):

تحتفظ بهذه النسخة مكتبة آياصوفيا بإستانبول، ضمن مجموعة^(١٦) من الكتب، في مجلد واحد تحت الرقم ٤٤٥٦، وعدد أوراقه ١٤١ من القطع المتوسط، مسطرتها ٢٤×١٥. وتقع النسخة في ٧٨ ورقة. وقد أصابها خرممان، سقط بها الورقتان ١٣ و١٦. ولذلك أصبحت تشغل من المجموعة

(١) إنباه الرواة ١: ٣٤٦.

(٢) طبع هذا الكتاب مرتين: إحداهما في بغداد، والثانية في القاهرة.

(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٣٢: ٢ ودائرة المعارف الإسلامية ٤٣٦: ٨ والمدارس النحوية ص ٣٤.

(٤) الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٣١٢: ٢ و ٥٢٥ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٣٤: ٢. وانظر ص ٣٨ من تاريخ مدارس النحو لفلوجل. فثمة كتب أخرى للخليل مشكوك في نسبتها أيضاً.

(٥) المزهري ٨٠: ١ - ٨١. وانظر ما نسب إلى سيويه في الفصل في تاريخ النحو العربي ٢٥٧: ١ ثم قارن ذلك بتهديب التهذيب ١٦٤: ٣.

(٦) في هذه المجموعة خمسة كتب، هي:

متن في علم الكلام، يشغل الأوراق ١ - ٦ أ

الجميل في النحو، يشغل الأوراق ٦ أ - ٨١ أ.

الفوائد المجموعة الملحقة بالجميل، تشغل الأوراق ٨١ أ - ١٠٦ أ.

المحاجة بالمسائل النحوية، تشغل الأوراق ١٠٧ أ - ١١٣٩ أ.

أحاديث شريفة عن البطيخ، تشغل الأوراق ١٣٩ ب - ١٤١ ب.

والكتب الأربعة الأخيرة كلها بقلم ناسخ واحد.

المذكورة ٧٦ ورقة، من ١٦ إلى ١٨١. وفي الصفحة الواحدة منها ١٧ سطراً.

عنوان هذه النسخة أحيط بخاتمة الكتاب الذي قبله. وهو كما يلي: « كتاب الجمل في النحو. تصنيف الإمام الحبر العالم الفاضل الخليل بن أحمد، رحمه الله وشكر سعيه ». وختامها في آخر ورقة منها: « مضى تفسير جمل الوجوه، فيما أتينا على ذكره من النحو. تم الكتاب، بحمد الله ومّنه وحسن توفيقه. وصلى الله على سيدنا محمد النبي، وآله الطاهرين، وسلّم كثيراً. ولذكر الله أكبر ». وبيلي ذلك: « وجدت مكتوباً، فكتبته لما استحسنته، » ثم أبيات أربعة من الشعر، مختومة بهذه الجملة: تمت الأبيات الحسنة.

أما تاريخ النسخ فهو في آخر المجموعة، إذ جاء في الورقة ١٤١ ب منها ما يلي: « كتب في العشر الأواخر، من ربيع الأول، سنة إحدى وستائة ». وقد أثبت قبالة عنوان النسخة تملك تاريخه في ذي القعدة لعام ٨٣١.

أضف إلى هذا أنّ النسخة قوبلت بالأصل الذي نُقلت عنه، وسجّل ذلك على حواشي الأوراق ٩ و ١٩ و ٢٩ و ٣٩ و ٤٩ و ٥٩ و ٦٩ و ٧٤. وقد نثرت في الحواشي أيضاً من أوراق النسخة تعليقات مختلفة، فيها التصويب والتفسير والروايات، ونقل بعض ذلك من نسخ أخرى.

وقد كُتبت النسخة هذه بخطّ حسن، جيّد الشكل والإعجام. ولكن ذلك لم يحل دون كثير من التصحيف والتحرّيف، والإخلال والتقطّع، والوهم في الشكل والإعجام، بالإضافة إلى اضطراب في نسق نصّ الأوراق الأولى، ساقف عنده بالتفصيل في منهج التحقيق.

وفي هذه النسخة زيادات غفيرة، لم ترد في النسختين الأخيرين. وقد أثارَت هذه الزيادات مشكلات متعدّدة، لما فيها من استطرادات، وأقوال ومذاهب، وشواهد وأوهام، تعذّر عليّ تحقيق بعضها، وكان آخر تلك

الزيادات بحث وافٍ، يعرض لمعاني «ما» مع الشواهد والأمثلة.

ومع هذا كله، فإنّ النسخة هي أصحّ ما وقفت عليه وأوفاه. فقد تميّزت بجودة الشكل والإعجام، وبتقدّم التاريخ، وعورضت بالأصل المنقولة عنه، وانفردت بنصوص كثيرة جداً كما ذكرت. ولذا جعلتها أساساً للتحقيق، ورمزت إليها بلفظ: الأصل.

٢ - نسخة قوله (ق):

هذه النسخة^(١) هي من مقتنيات مكتبة قوله، وهي في دار الكتب المصرية بالقاهرة، تحت الرقم ٣٣٦ نحو ق. وثمة صورة شمسية، أخذت عنها، وسُجّلت في الدار نفسها تحت الرقم ٦٥٨٧ هـ.

وتقع في ٦٨ ورقة من القطع الصغير، مسطرتها ١٣×١٨، وفي الصفحة منها ١٦ سطراً، كتبت بخطّ حسن، أغفل فيه كثير من الشكل والإعجام. وقد أصابها خرم واحد، أسقط منها الورقة السادسة^(٢).

أما عنوانها فهو في الورقة الأولى، كما يلي: «كتاب وجوه النصب. ألفه خليل بن أحمد البصريّ. وقيل: هو تصنيف أبي [بكر] عبدالله [بن] محمد ابن شقير^(٣)، صاحب أبي العباس المبرد». وحول هذا العنوان عدّة تملّكات. وأما خاتمها فقد وُزعت على مراحل. ففي مستهلّ الورقة ٦٣ أ منها:

«تمّ كتاب وجوه النصب، بحمد الله وحسن توفيقه، ومصلياً على سيّدنا محمد وآله، يوم السبت الثامن عشر من ربيع الآخر، سنة اثنتين وعشرين

(١) انظر فهرسة مكتبة قوله ١١٨:٢ وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان ١٣٢:٢. وقد تكرم عليّ الأستاذ علي حودان بالسعي في تصويرها مشكوراً. وقد أشرت من قبل إلى أن هذه النسخة حققتها سعد أحد رسالة للماجستير في جامعة الأزهر.

(٢) انظر الورقة ٧ من الأصل.

(٣) انظر الفهرست ص ١٢٣. وما بين معقوفين هو منه. وانظر أيضاً تاريخ العلماء النحويين ص ٤٨. والمشهور أن ابن شقير هو أحد بن الحسن أو الحسين. الإيضاح ص ٧٩ وتاريخ بغداد ٤: ٨٩ ونزهة الألباء ص ١٥٠ ومعجم الأديباء ١١:٣ وإنباه الرواة ١:٣٤ والوافي بالوفيات ٦: ٣٤٩ وبقية الوعاة ١: ٣٠٢ والتاج (شقر).

وسبعمائة». وبلي ذلك فراغ يسير، ثم العنوان التالي: «تفسير الفاءات أيضاً من جملة وجوه النصب». وتحت هذا يورد الناسخ تفسير الفاءات، فتفسير النونات، فتفسير الباءات، فتفسير الياءات. ويختم ذلك بقوله في الورقة ٦٦ أ: «تم كتاب وجوه النصب، بتاريخه المذكور فيه». ثم يلحق أيضاً فصلاً في معاني «رويد»، وآخر في الفرق بين «أم» و«أو»، يترك النصّ مطلقاً بلا ختام.

وقد قوبلت هذه النسخة أيضاً بالأصل الذي نُقلت عنه، وعُبر عن ذلك في الورتين ٢١ و ٦١. تم جاء في آخرها: «تمت المقابلة بالنسخة الأصلية، بتوفيق الله تعالى»، كما جاء في حواشيتها قليل من التعليقات، يتضمّن تفسيراً وروايات عن بعض النسخ الأخرى.

ومما مضى يبدو لنا أنّ هذه النسخة انفردت بما جاء بعد إيراد تاريخ نسخها، من مادة. وقد تبيّن لي، بعد البحث والتنقيب، أنّ ما ورد فيها من تفسير النونات والياءات، ومعاني رويد، والفرق بين «أم» و«أو»، يوافق كثيراً ما جاء في نسخة من «كتاب الحروف» المنسوب إلى عليّ بن عيسى الرمائي (ت ٣٨٤)، هي محفوظة^(١) في مكتبة كيرل ياستانبول، تحت الرقم ١٢٩٣، وتاريخ نسخها جمادى الآخرة من سنة ٩٣٦.

والجدير بالذكر أنّ في هذه المادة المزيدة إشارة إلى نصّ انفرد به الأصل. وذلك أنّ معاني «ما»، التي تميزت بها نسخة الأصل، ورد فيها مرتين ذكر «أما» التي لا بدّ لها من فاء تكون عماداً^(٢). وهذا نفسه يشار إليه في زيادات نسخة قوله، إذ يُعقد عنوان لـ «فاء العماد»، يرد فيه: «أما زيد فخارج. فالفاء عماد، وقد مضى».

(١) انظر كتاب معاني الحروف للرماني (دار نهضة مصر ١٩٧٣) ص ٢٢ و ٢٣ و ١٤٦ و ١٤٩ و ١٦٧ و ١٧٣.

(٢) انظر الورتين ٧٦ و ٧٨.

ومع ما في نسخة قوله من زيادات، فإنها قد خلت من جزء كبير مما جاء في نسخة الأصل. أضف إلى هذا أن فيها كثيراً من التقديم والتأخير، ومن الخلاف لعبارة الأصل ولفظه وضبطه، ومن استبدال كلمة « شعر » بالعبارات الممهدة للشواهد، مع تحديد لنسبة شواهد أخرى.

ولقد أمدتني هذه النسخة، على ما فيها من الخلل والاضطراب، بمساعدة كبيرة في تحقيق الكتاب، وتصويب كثير من نقصه وخلله، وتوضيح جانب من غموضه. ولذلك استعنت بها في التحقيق، ورمزت إليها بالحرف: ق.

٣ - نسخة بشرى آغا (ب):

تحتفظ مكتبة بشرى آغا في إستانبول، بهذه النسخة^(١) تحت الرقم ٧٩/٢. وهي ضمن مجموعة من الكتب يضمها مجلد واحد، وتقع في ثلاثين ورقة من القطع المتوسط، تشغل الورقات ١٤٨ - ١٧٧ من المجموعة. وقد كتبت بخط رديء فاسد الرسم والشكل والإعجام، ومفعم بالتصحيف والتحريف والخرم والاختلال.

أما عنوانها فهو في الورقة الأولى: « كتاب جل الإعراب، من تصنيف الإمام أبي عبد الله^(٢) الخليل بن أحمد، رضي الله عنه ». وأما خاتمتها فهي في

- (١) انظر نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ٤٥٩:١. وقد أحق الناسخ بذيل هذه النسخة مسائل متفرقة، جمعها من كتب مختلفة، فتوهم مصنف النوادر أن تلك المسائل جزء متمم لكتاب الجمل.
- (٢) كذا. والمشهور أن كنية الخليل الغراهيدي هي أبو عبدالرحمن. انظر المعارف ص ٢٣٦ والفهرست ص ٤٢ وطبقات النحويين واللغويين ص ٤٣ وطبقات النحاة البصريين ص ٣٨ ودول الإسلام ١١٤:١ والعبر ٢٦٨:١ وتاريخ العلماء النحويين ص ١٢٣ والصحاح ٥١٦:١ وتهذيب اللغة ١٠٠:١ ونور القبس ص ٥٦ وطبقات فحول الشعراء ٢٢:١ وطبقات الشعراء ص ٦٩ والجرح والتعديل ٣٨٠:١ وفهرسة ابن خير ص ٣٤٩ ومفتاح السعادة ١٠٦:١ وإيضاح المكنون ٢٧٧:٢ وأعيان الشيعة ٥٠:٣٠ وتقيق المقال ٤٠٢:١ وتاريخ ابن كثير ١٠:١٦١ والأنساب للسمعاني ٤٢١ ونزهة الألباء ص ٤٥ ومعجم الأدياء ٧٢:١١ وتقريب التهذيب ص ٧٢ وتلخيص ابن مكرم ص ٦٥ وتهذيب التهذيب ١٦٣:٣ ووفيات الأعيان ٢٤٤:٢ وإنباه الرواة ٣٤١:١ وتهذيب الأسماء واللغات ١٧٧:١ وطبقات القراء ٢٧٥:١ وشرح مقامات الحريري ٦٠:٤ - ٦٢ وطبقات النحاة واللغويين ٣٣٥:١ والفلاكة والمفلوكين ص ٦٩ والنجوم الزاهرة ٣١١:١ و ٨٢:٢ واللباب ٢٠١:٢ ونزهة المجلس ٨٠:١ والمزهر ٤٠١:٢ والخور العين ص ١١٢ وسرح العيون ص ٢٦٨ ومرآة الجنان ٣٦٢:١ وشذرات الذهب ٢٧٥:١ وبقية الوعاة ٥٦٠:١ وروضات الجنات ٢٨٩:٣ والذريعة إلى تصانيف الشيعة ٣١٢:٢ وكشف الظنون ص ١٤٤١ - ١٤٤٤ والجاسوس على القاموس ص ٢٢. والراجع أن الكلمات « أبي عبدالله » هي مقحمة من اسم آخر. انظر عنوان نسخة قوله وتعليقنا عليه في صفحة ١٦.

الورقة الأخيرة، بعد تمام معاني اللام ألفات: «كامل الكتاب، والحمد لله كثيراً. تمت في شهر الله المعظم، سنة ٨٦٥ المصطفوية».

والجدير بالملاحظة أنّ هذه النسخة أصغر من النسختين المتقدمتين، وأقلّ منها مادة. فهي لا تضمّ «اختلاف ما في معانيه»، ولا ما انفردت به نسخة قوله في آخرها، بالإضافة إلى النقص الكبير الذي أصاب النصّ فيها لكثرة الخروم والتقطّع. ويظهر هذا جلياً في اختصار بعض أقسام الموضوعات النحوية. فالنصب مثلاً هو في نسختي الأصل و«ق» واحد وخسون وجهاً، وفي نسختنا هذه ثمانية وأربعون وجهاً. وقريب منه ما في جل اللام ألفات. ولعل هذا يرجح أنها قد نُقلت من نسخة تمثل أقدم أمالي الكتاب.

ويلاحظ أيضاً أنّ هذه النسخة تشارك «ق» في كثير من خلاف الرواية، والنقص والزيادة، والتقديم والتأخير، والتصرّف في العبارة والكلمات والشواهد والأمثلة. وأبرز ذلك اتفاقها في عدد وجوه الرفع، ووجوه الجزم، وجمل التاءات، وجمل الواوات. إلاّ أنّها تخالف «ق» أيضاً في مثل ذلك، وتضمّ زيادات وتصويبات متميزة، في نسبة بعض الشواهد وتوجيهها وروايتها، ساهمت في تسديد النصّ وترميم بعض ثغراته. ولهذا اعتمدها^(١) في التحقيق، ورمزت إليها بالحرف: ب.

منهج التحقيق:

يتبين مما ذكرت أنّ بين النسخ الثلاث اختلافاً كبيراً، في الزيادة والنقص، والتقديم والتأخير، وفي العبارات ونسق المفردات، واللفظ والضبط والإعجام، وخلافاً ظاهراً في توزيع الفقر والشواهد، والتعليقات والتوجيهات. حتّى لكأنّ هذه النصوص كانت أمالي ثلاثاً، أُلقيت في مجالس مختلفة، وليست تصنيفاً لكتاب واحد. وقد ولّد هذا لديّ كثرة وافرة، من التعليقات التي تجمع اختلاف النسخ وأشكال التعبير.

(١) قمت بهذا في زيارة لإستانبول، ولم يتيسر لي تصوير النسخة حتّى الآن.

وعلى الرغم من اتفاق «ب» و «ق» في كثير من تلك الخلافات، فقد كان بينها اختلاف أيضاً، إذ نرى إحداها أحياناً تخرج على هذا الاتفاق، فتشارك الأصل في فحواه أو لفظه، أو تتميز بنمط خاص فريد. ولذا واجهتني مشكلات عسيرة في منهج التحقيق، حاولت تذليلها بعون الله، وبالصبر والأناة، وكثرة المراجعة والتدقيق.

ولما كانت نسخة آيا صوفيا أوفى الثلاث وأقدمها، وأقربها إلى الضبط والإتقان والصواب اتخذتها، كما ذكرتُ، أصلاً، فأثبتتُ النصّ منها، وحددتُ بها أرقام أوراقه، وعلّقتُ عليه بما كان من خلاف في النسختين الأخرين. إلاّ أنّ وفرة الأوهام والتصحيف والتحريف، في هذا الأصل، حملتني أحياناً على التلفيق في الجمل والعبارات، باختيار ألفاظ وتراكيب من النسختين أو من إحداها، مع الإشارة إلى ذلك فيما علّقتُ.

ولأنّ هاتين النسختين، أعني «ق» و «ب»، كانتا على وفاق كبير، كما ذكرتُ، رأيتُ أن أرمز إليهما بـ «النسختين» حين تتفقان، اختصاراً للتعبير وتخفيفاً للتكرير. وفيما عدا ذلك كنتُ أشير إلى كلّ نسخة، بالرمز الذي اعتمدته.

ولعلّ أبرز ما اتّفق فيه النسختان هو إهمال ما جاء في الأصل، من تحديد لبعض سور الآيات المستشهد بها. وقد رأيتني أغفل الإشارة في التعليقات إلى هذا الإهمال، مكتفياً بما أذكره هنا الآن.

أما الخلافات الكثيرة المتشعبة، بين النسخ الثلاث، فقد رأيتُ أنّ بعضها يعود إلى تصحيف ناسخ أو تحريف، وهو ظاهر لا يقتضي التدقيق والتحريير، ولا يقدم خدمة للنصّ في توجيه عبارة أو تسديد اعوجاج، فأسقطته من التعليقات ولم أشير إليه، إلاّ إذا كان موضع ذلك الخلاف نصّاً انفردت به نسخة، أو كان فيه ما يحتمل النظر والتحقيق.

أضف إلى هذا أنّ الاضطراب الكبير في «ب» أدى إلى تخلخل النصّ

فيها، بتقديم وتأخير وإسقاط وتشويه، فاضطرت إلى إغفال بيان كثير منه، واكتفيت منه بما شاركت فيه «ق»، أو كان فيه فائدة مرجوة.

وقد استعنت على تقويم النصّ، بما قدّمته النسخ الثلاث، أو بالرجوع إلى مصادر النحو واللغة والتفسير والأدب، أو بما يقتضيه سياق التفكير والتعبير. ولذلك اضطرت إلى إقحام كلمات وجل وعبارات، بين أثناء النصّ، وقد حصرت كلاً منها بين قوسين معقوفين، عدا ما استقيته من النسختين لإتمام الآيات الكريمة، ومحتوى الورقتين ١٣ و ١٦، وزيادات آخر «ق». فأما ما كان مزيداً من إحدى النسختين، أو من مصدر محدّد، فقد علّقت عليه بذكر مروره. وأما ما كان استظهاراً واجتهاداً، فقد تركته غفلاً من التعليق.

ولقد أصاب النصّ في الورقات الأولى من الأصل اضطراب وتداخل، أفسدا استقامته وتسلسله، فحاولت تقويم ذلك وتسديده، بالظنّ والتقدير كما كان في مستهلّ الورقة ٣، وبمعاونة النسختين كما كان في مستهلّ الورقة ٤. ولذلك ستجد خلافاً بين الأصل والنصّ في ترقيم الأوراق الأولى.

وهكذا استقام لديّ النصّ، فوزعته على عناوين رئيسية وفرعية متناسقة، وفقر لطيفة متساوقة، وصوّبت ما أشكل في التصحيف والتحرّيف والتشويه. ثم زوّدت الكلمات بالإعجام والضبط الضروريين، وملأت ما بين عباراته وجمله ومفرداته بعلامات الترقيم تيسر التناول والاستفادة، وجعلت للآيات الكريمة أقواساً كبيرة، وللأحاديث الشريفة والجمل والكلمات المحكيّة أقواساً صغيرة مزدوجة، ولسداد الشجر أقواساً معقوفة.

بيد أنّ هذه الاستقامة المرجوة لم تحل دون بروز جانب من القلق والاضطراب. فقد لبثت فقر تتلمل في مواطنها، أشرت إليها في التعليق ولم أجد لهايتها سبيلاً، وأشكلت عليّ عدة عبارات لم أصل إلى الصواب فيها، فتركتها كما هي، يحكم في أمرها المحققون والتاريخ.

ثم ألحقت بالنصّ تعليقات تضمّ، بالإضافة إلى خلافات النسخ، متمّات

للتحقيق. فكان فيها تفسير الغريب، والتعريف ببعض الأعلام، وتذليل مشكل العبارات، وتحديد مصادر الاقتباس والأقوال، وتخريج ما تيسر من الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية، مع الإحالة على المصادر والمراجع التي تعتمد.

ففي الآيات الكريمة من المتن اختلفت النسخ مراراً، فكان في كلّ منها قراءات تقتضي الضبط والتحقيق. ولذلك تابعت ما اختلفت فيه، ورددت كلّ وجه إلى الذين نسب إليهم من القراء، مهيلاً على المصادر المعتمدة.

وفي شواهد الشعر والرجز، نسبت الغفل إلى أشهر من عزي إليه، ثم سردت أكبر عدد من المصادر، بغية تيسير دراسة الكتاب، ومقارنة نصه بنصوص الكتب الأخرى. على أنني بقي لديّ عديد من الأبيات دون نسبة، ينتظر بذل المحققين والدارسين، كما بقيت بضعة أبيات بروايات غريبة، تتطلب النظر والاختبار. هذا مع أنّ كثيراً من الشواهد قد أصابه التشويه، فسددت ما استطعت تسديده، وأعرضت عما تعذر عليّ فيه ذلك.

ثم اختتمت النصّ بالفهارس الفنية التقليدية، مضيفاً إليها لونين اثنين لها قيمة في مثل هذا الكتاب: أمّا الأوّل فهو فهرس الأمثلة. ذلك لأنّ ما يورده قداماء النحاة، من أمثلة نثرية، هو في الحقيقة شواهد تقتضي الدراسة والتدبر، ولا يجوز إغفالها بالزعم أنّها من صنيع المصنّفين. إنّها جل وتراكيب وعبارات لها قيم لغوية ونحوية وتاريخية، وإنّ جمعها في فهرس منسق ليسر اكتشاف تلك القيم.

وأما الثاني فهو فهرس المصطلحات. ولسوف ترى، في هذا الكتاب، نماذج متميزة من الدلالات الاصطلاحية، بعضها قريب من عرف النحاة واللغويين والبلاغيين والنقاد، وبعضها الآخر مخالف لما عرفه هؤلاء، والبعض الأخير غريب في بابه، يمدّ الدارس بمعلومات كانت خفية مجهولة. ولذا كان في فهرسة المصطلحات خدمة للكتاب وللباحثين. فهي تقدم حصراً دقيقاً منسقاً يكشف الأصول المعتمدة في استخدام المصطلح وصياغته، والوجهات المختلفة

التي توزعت فيها الألفاظ والتراكيب الاصطلاحية، والمعاني الموحدة أو المختلفة لكل منها، والغنى الوفير الذي تميّز به هذا الكتاب.

وعلى هذا أكون، بعون الله، قد وقّيت جانب التحقيق ومنتأته، بما قدّمته من خدمة للنصّ، وجهد في العمل، وإخلاص في البذل، وتضحية في العطاء. ولست أغالي إذا ادّعت أنّ هذا الكتاب، على صغر حجمه، هو أعسر ما اعترضني من النصوص حتى الآن، لما حواه من تعقيد واضطراب، وما أثاره من مشكلات في النحو والقراءات والأشعار واللغة والتفسير والبيان، وما زخر به من المصطلحات والحدود والمذاهب والتوجيهات.. ولقد حاولت استيعاب هذا كلّه، مستعيناً بالله، فكان منّي حمل للكثير ونوء بالقليل، لقصور يد الإنسان، واقتقاد بعض المصادر، وزهد من حولي في التعاون العلميّ.

فما زال توثيق النصّ، أي تصحيح نسبه، في حاجة إلى نظر وتحرير، وما فتئت عدّة ثغرات وعبارات تحمل طابع الإشكال، وينقصها التصويب والتحقيق. وما أناذا أضع ذلك بين أيدي المحقّقين وعلماء العربية، أملاً أن يشاركوا في تذليل العقبات، وإقالة العثرات، وتقوم ما ظهر من الخطل في الاختيار والاجتهاد. فلعلّ ما لديهم من المصادر المخطوطة والمطبوعة، وما يحيطون به من خبرة وعلم واطلاع، يقدّمان لي عوناً على ما أخفقت فيه، أو أعرضت عنه، أو نوّت به، أو تهبّيته فتجاوزته، أو تحرّجت منه وأشفقت أن أحمل تبعته.

وبعد، فإنّي أكرّر الحمد لله، وأضرع إليه أن يسدّد خطانا، ويبارك ما كان منا صواباً طيباً، ويتجاوز عمّا كان منا خطأً أو ضلالاً، ويمجزنا على كلّ أجر من اجتهاد في العلم يطلب الحقيقة والمعرفة، ويرجو وجه ربّه الكريم. وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.

اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ أَزَلَّ أَوْ أَزَلَّ، أَوْ أَضِلَّ أَوْ أَضِلَّ، أَوْ أَظْلِمَ أَوْ
أُظْلِمَ، أَوْ أَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيَّ.

الدكتور فخر الدين قباوة

فاس: الاربعاء ١ رمضان ١٤٠٢

٢٣ حزيران ١٩٨٢

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 قَالَ كَلْبُ بْنُ كَعْبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ هَذَا كِتَابٌ
 فِيهِ جُمْلَةُ الْأَعْرَابِ إِذْ كَانَ جَمِيعُ النَّحْوِيِّ
 الرَّفِيعِ وَالنَّصِيبِ وَالْحَيَّةِ وَالْجَزْمِ وَقَدْ فَتَاهَا
 الْكِتَابَ وَجَمَعْنَا فِيهِ جُمْلَ أَوْجُوهِ الرَّفِيعِ وَالنَّصِيبِ
 وَالنَّصِيبِ وَالْحَيَّةِ وَالْجَزْمِ وَجُمْلَ الْأَلْفَاتِ وَاللَّامَاتِ
 وَالْمَائَاتِ وَالنَّائَاتِ وَالْوَاوَاتِ وَمَا يَجْرِي مِنَ
 الْأَمْرِ الْبَيِّنَاتِ وَبَيَّنَّا كُلَّ مَعْنَى تَابُو بِاجْتِهَادٍ
 مِنَ الْقُرْآنِ وَشَوَاهِدٍ مِنَ الشُّعْرِ فَمَنْ عَرَفَ هَذِهِ
 الْوَجُوهُ بَعْدَ نَظَرِهِ فِيهَا صَنَّفْنَا فِي مَحْتَضِرِ النَّحْوِ
 نَبْرَةً اسْتَفَعِيَ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ كِتَابِ النَّحْوِيِّينَ وَلَا قُوَّةَ
 إِلَّا بِاللَّهِ وَإِنَّمَا بَدَأْنَا بِالنَّصِيبِ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ الْأَعْرَابِ
 طَرَفًا وَأَوْجُوهاً فَالنَّصِيبُ
 دَجَسَدٌ وَخَمْسُونَ وَجْهاً

نَسَبٌ مِنْ مَعْوَلٍ وَنَصَبٌ مِنْ مَضْرِبٍ وَنَصَبٌ
 مِنْ وَبِيعٍ وَنَصَبٌ مِنْ خَالٍ وَنَصَبٌ مِنْ طَرَفٍ
 وَنَصَبٌ مَائٍ وَأَمَّا بَدَأْنَا وَنَصَبٌ بِحَبْرٍ كَانَ

من نسخة آيا صوفيا (الأصل)

٨١
وَأَمَّا هَرِيْدٌ لَا بُدَّ مِنْ أَنْ تُكْتَبَ أَمَّا وَالْكَلامُ جَمْرِي عَلَى نَبِيِّهِ
الْإِعْرَابِ هـ وَأَمَّا يَفْتَحُ الْأَيْدِ فَلَا بُدَّ لَهُ مِنْ قَائِدٍ تَعَوُّدًا
تَتَوَلَّى أَمَّا زَيْدٌ فَعِاقِلٌ وَأَمَّا مُحَمَّدٌ فَلَيْبِيبٌ فَالْقَائِدُ عِمَادٌ وَالْعَاقِلُ
حَبْرٌ الْإِبْتِدَاءُ قَالَ اللهُ جَلَّ ذِكْرُهُ أَمَّا السَّيْفَةُ فَكَانَتْ لِمَا كُنَّ
وَقَالَ فَاتِمًا الْيَتِيمَ وَلَا تَقَهَّرْ وَأَمَّا السَّائِلُ وَلَا تَهْتَمْ نَصَبَ
الْيَتِيمِ وَالسَّائِلِ يُجِوِّعُ الْيَتِيمَ عَلَيْهِمَا وَالْقَائِدُ عِمَادٌ هـ مَضَى
تَقْبِيسُ بَرِّ خَيْرُ الْوُجُوهِ فِيمَا آتَيْنَا عَلَى ذِكْرِ مِنَ الْجَوْهِ

قَرَأَ الْكِتَابَ بِحَمْدِ اللهِ وَرَبِّهِ وَحُسْنِ تَرْفِيهِ

وَصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ النَّبِيِّ الْطَاهِرِ هـ لَمْ يَكْرَاهِ

وَلَبَّكَ اللهُ الْكَبِيرُ وَجَدْتُمْ مَلَأْتُمْ بِأَفْكَانِهِ مَا اسْتَحْسَبْتُمْ هـ

أَبَا قَاتِبٍ كَرَمْتُمْ وَأَوْصَلْتُمْ فَلَا زِلَّ لِلْمَعْرُوفِ وَالْعِلْمِ بَعْدَنَا

وَلَا بَحْ إِذْ قَالَ تَمِيْمًا وَرَفَعْتُمْ إِلَيْكَ يَا اللهُ يَا تَيْبِيبُ يَا بَعْزَنَا

وَبَدَلْتُمْ بَعْدَ الْعُسْرِ سُرُورًا وَرَفَعْتُمْ وَعَشَّتْ بَدِي الْأَيَّامُ لِلْجُودِ مَوْجَنَا

وَهَذَا قَلِيلٌ مِنْ كَثِيرَاتِهِ وَأَرْجُو أَنْ يَطْفِئَ فِيهِ بِالشُّكْرِ مَعْلَمَنَا

عَبْدُ الْأَيَّامِ الْمُتَّقِنُ هـ

لقد
مركب
الذرية

كتاب وجوه النصب

الفه خليل بن احمد البصري
وقيل هو تصنيف ابن عبد الله
محمد بن شقيق صاحب الجبال
المبرد



علي الكاشغري
كسبي راطع مودول
حكوم دوست نزار شهاب مودول



Handwritten notes and marginalia in various directions, including:
- "سنة ١٠٠٠" (Year 1000)
- "سنة ١٠٠١" (Year 1001)
- "سنة ١٠٠٢" (Year 1002)
- "سنة ١٠٠٣" (Year 1003)
- "سنة ١٠٠٤" (Year 1004)
- "سنة ١٠٠٥" (Year 1005)
- "سنة ١٠٠٦" (Year 1006)
- "سنة ١٠٠٧" (Year 1007)
- "سنة ١٠٠٨" (Year 1008)
- "سنة ١٠٠٩" (Year 1009)
- "سنة ١٠١٠" (Year 1010)
- "سنة ١٠١١" (Year 1011)
- "سنة ١٠١٢" (Year 1012)
- "سنة ١٠١٣" (Year 1013)
- "سنة ١٠١٤" (Year 1014)
- "سنة ١٠١٥" (Year 1015)
- "سنة ١٠١٦" (Year 1016)
- "سنة ١٠١٧" (Year 1017)
- "سنة ١٠١٨" (Year 1018)
- "سنة ١٠١٩" (Year 1019)
- "سنة ١٠٢٠" (Year 1020)

من نسخة قولة (ق)

تم كتاب وجوه النصب بحمد الله وحسن بويق
ومصليا على سيدنا محمد وآله يوم السبت الثامن
عشر من ربيع الآخر سنة اثني وعشرين وسبعم

تفسير الفات ايضاً من جملة كتاب وجوه النصب
وهي سبع فالتسوق وفاء الاستيناف وفاء
جواب المجازاة وفاء جواب الاشياء الستة وفاء العباد
وفاء في موضع اللام وفاء الشيخ ففاه التسوق قولك
مررت بزيد فعمرو واكرمت بشعراً فقيساً وفاء
الاستيناف قولك جربت فساجب زيد خير رجول ومثله
فخر البيوت وفاء جواب المجازاة قولك ان
خرج زيد فبكر منقيم قال الله تعالى ومن عاد فينتقم الله
منه ولا بد للمجانلة من جواب ولا يكون جواباً إلا الفعل
والفاء والفاء التي تكون جواباً للاشياء الستة

من نسخة قوله (ق)

وَايَا فَا ر صُو فِي وَقُولِهِ وَايَا فَا نَقَشَ فِي الْمِيَا زِ الْمُنْقَلِبَةِ
 لِحُو يَغْزِي وَيُعْطِي انْقَلَبَتْ مِنَ الرَّاءِ فِي غَزَوْتِ
 وَعَطَوْتِ وَبِالْتَّنْبِيَةِ لِحُو سَا حَيْنِكَ وَغَلَامِيكَ
 وَبِالْجَمْعِ لِحُو سُنْدِيكَ وَيَا زِ الْخُرُوجِ يَكُونُ
 بَعْدَهَا مَا الْإِطْلَاقِ فِي الشَّعْرِ لِحُو قَوْلِ الشَّاعِرِ
 تَخْلَجُ الْحَيَوْنَ مِنْ سِيَاهِ الْهَمْزَةِ رَوَيْتُ وَالْأَلِفُ
 رِدْفٌ وَالْمَاءُ وَضَلُّ وَالْيَا زِ الْخُرُوجِ

ثُمَّ كِتَابٌ وَجْهَهُ النَّصْبُ بِتَارِيخِ الْمَذْكُورِ فِيهِ
فصل في رويدجي على اربعة اوجه يكون
 اسم اللعين صفةً وحالاً ومصدراً فالاول نحو
 رويداً زيداً اي امهله والصيغة نحو سار سيار رويداً
 اي مترفقاً والحال نحو دخل التوم رويداً اي دخلوا
 متمهلين والذي معنى المصدري نحو رويد بنفسه
 يكون مضافاً ونصبٌ بفعل محذوف ولو فصلته

